Press Clipping

ESKADENIA SOFTWARE

Publication:	Al Ghad	Circulation:	60,000
Date:	14 Jul 2009	Issue Number:	1785
Page Number:	4 ب	Section:	سوق ومال

قفزات الذاكرة

ضحى عبدالخالق*

عشر سنوات مضت على ولادة رؤية خاصة جدا لأردن متقدم تكنولوجيا أطلقها سيد البلاد بعصف ذهني وبأسئلة ذات دلالة عميقة لمستوى طموحنا كأفراد ووطن.

لقد أصبحنا نعلم تماما أن نسبة الطموح الذي نحمله في داخلنا, هي التي ستحدد أو لا تحدد شكل نمونا لألفية جديدة وليس قلة مواردنا وشحها, فقد تعودنا في الأردن على ذلك! نعرف الآن أن هذا الطموح هو وراء خيارنا بأن نتطور أو لا نتطور, وهو الذي يحدد ما إن كنا سنرضى بتهميش أنفسنا على حافة مشهد ازدهار أمم أخرى، مشهد نجاح اقتصادي لدول أعجبنا بها قريبه أو بعيده، منافسه أم صديقه، نجاح نراه من بعيد ونتمناه لأنفسنا لا بل نعلم أسراره، ولكننا لا نجرؤ أن نأخذ زمام المبادرة بتبني أدواته!

هل يمكن لنا مثلا أن نحقق ما تحقق في سنغافورة أو بأميركا أو بالسويد أو حتى في دبي ليس بالتقليد ولكن بسقف الإنجازات؟ ولماذا لا, وما الذي يمنع حقا من ذلك؟ هل يمكن أن ننفذ ما أنجزته إيرلندا مثلا التي كانت أفقر الدول في أوروبا وتحولت إلى واحدة من أغناها في خلال فترة عقد من الزمن بفضل تطبيقات التكنولوجيا في عملية التطوير وتشجيع الاستثمار والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والاستثمار المتصل بالموارد البشرية؟

هل نجرؤ على تبني موقف اقتصادي عملي يرتكز أولا على عملية تصنيع تكنولوجيا المعلومات والحلول البرمجية وتصديرها بقيم مضافة لا على الاستهلاك؟

وهل نجرؤ على تمويل الاختراع والتصميم لتطوير تطبيقات الأفكار المحلية للشباب والمؤسسات من القطاعين الخاص والعام ومن ثم تسويقها تعزيزا لنمو الشركات الأردنية ولنمو الاقتصاد الوطني؟

وكيف يمكن لنا كأفراد في الأردن متعلمين، أصحاب أفكار وأعمال ومصانع ومدارس ومؤسسي شركات وحتى دكاكين أن نسوق أنفسنا ومبعاثنا في الداخل والى الخارج؟

ومن هي الشركات النشطة في القطاع؟ وماذا يمكن لها أن تفعل لحماية جهود التطوير الاقتصادي؟

وماذا عن التنافسية والتشريعات وبيئة الأعمال ونشر الاتصالات ونسب انتشار الإنترنت؟ وماذا عن مواطنينا في المهجر؟ وكيف يمكن ربطهم باقتصاد المركز للمساهمة في سيناريو تقدم الأردن التكنولوجي من الخارج الي الداخل؟

وما هي أحوال مدارسنا وجامعاتنا وهل تقدم اضافة نوعية وكمية ما يكفي من الموارد البشرية لدعم سيناريو التطور التكنولوجي للأردن وللمنطقه العربية وللسوق العالمي؟ ماذا عن التمويل للقطاع وكيف يمكن للقطاع أن يمول بدوره الإنتاج المحلي! ماذا عن نساء الأردن وأين هن وكيف سيساهمن في نشر التكنولوجيا علما وعملا واستخداما وتطويرا؟ وماذا عن المعالجة الواقعية لهذه الأسئلة؟ أم أننا سنواصل العبث بملفات صفراء والعوم بحرية من البيروقراطية الراكدة حتى نختنق؟

الحقيقة هي أن الشركات العاملة في القطاع ما زالت تحاول الإجابة على هذه الأسئلة بعمل دؤوب ولا تقوم بذلك وحيدة. فبتأسيس جمعية تكنولوجيا المعلومات في الأردن "إنتاج" تمكنت الجمعية من التعاون مع شركات القطاع لمعالجة القضايا الأساسية التي قد تمنع من تطور الأخيرة بشكل استراتيجية وطنية وبحداثة وجدية غير مسبوقة دعما للقطاع والاقتصاد الوطني وبتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكافة الجهات المانحة.

لقد تم رفع سقف التوقعات من قبل الجميع في موضوع التطور التكنولوجي للأردن بتبني خطط طموحة تحقق مصالح شركات القطاع والبلد في آن واحد وعمل كافة الأطراف على تلك الفكرة كفريق واحد.

وأتهم أوائل القطاع ومساهميه من القطاعين العام والخاص بأنهم يوتوبيون متفائلون (إشارة إلى حلم تكنولوجيا مستحيل التحقق في الأردن)، إشارة إلى حتمية انسلاخ أفراد القطاع عن واقع محلي صعب يدفع دوما بخصوصيته (ولم نعلم أبدا ما هي هذه الخصوصية) وقيل إنهم أثرياء بمبادرات أجنبية, وفي هذه الأوصاف تبسيط لخيار جيل كامل جديد, ولحتمية التطور باستخدام التكنولوجيا في الأردن والتي تجلت بوضوح منذ اللحظة التي دخل الأردن فيها الى القرن الواحد والعشرين.

لقد توالد في هذه الفترة عدد من الشركات المحلية وحاضنات الأعمال للتركيز على الملكية الفكرية والتصنيع وأصبحنا فيها نؤمن بأن الأردن بلد يمكن أن تتحقق به الأحلام, ويمكن أن تولد به الشركات الصغيرة والأفكار والرساميل لتصبح بعدها كبيرة! المكسب الأول من هذه الفترة حقا أنه يوجد الآن جيل وشباب يحلم بتأسيس شركات برمجيات يتم بيعها فيما بعد بمردود خيالي في السوق العالمي, اليوم يوجد لدينا شركات أردنية متخصصة وعمالة أردنية في التكنولوجيا بمحتوى وتدريب لا يقارن بموظفي خريجي كليات الحاسوب منذ عشر سنوات حيث بعضهم تخرج من كلية الحاسوب "نظـريا" دون أن يستخدم الكومبيوتر!

ومن الواضح الآن أن المحطة الأهم في مشروع نمونا الاقتصادي تبدأ بتفعيل المورد البشري المتاح لنا, بحد أقصى يمكنه من تضخيم إنتاجه بأسرع وقت, ذلك في إطار أسهل من اللامركزية الإدارية. إن أدوات هذا الترتيب الفعال هما التكنولوجيا والأتمتة فهي التي تضمن له سرعة وتلقائية الإجراءات والشفافية وستمنع الاحتكار بنشر المعلومة وتوزيعها لقواعد الإنتاج أينما وجدت لكي تتمكن الأخيرة من التطور والمنافسة الدائمة وإن تغيرت الحكومات وتغير الوزراء.

إن حتمية التطور تلك يقودها الآن شئنا أم أبينا جيل جديد ينطلق من "الفيس بوك" و"تويتر" و"لينكد إن" و"ويكيبيديا" و"مكتوب" ومن عالم لاسلكي من "سكايب" والإنترنيت و"البلاي ستاشين" و"إكس بوكس" و"اي بود" وغيرها.

إن مجرد كتابة أسماء هذه المواقع والأدوات بالعربية يبدو كطلاسم ولكنها حقيقة ما يقوم به شبابنا وشاباتنا, وعلينا التعامل معها لتطويرها وإثرائها عن طريق مساهمتنا بها! فهل تؤمن الشركات والعقول الأردنية بنفسها؟ أم أننا ابتلينا أنفسنا ربما بحكم العادة، بلـعنة الموقف السلبي واللهجة السلبية تعزيزا لنزعة بقاء لا لنزعة تطور فيه أصبحت كلمة لا أسهل من كلمة نعم, وأصبح نصف الكأس الفارغ هو كل المشهد؟

الإجابة هي أن شركات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المتخصصة لا بد أن تصدق بأن مستقبلها الاقتصادي هو خيار تصنعه بيدها الآن, فالتكنولوجيا هي تطبيقات ممكنة تظهر عن طريق توظيف الموهبة وقبول التطور والتحديث, وذلك عمل يـومي دؤوب, شاق ومتصل لكافة الشركات الأردنية وللقطاع الطموح. ولا بد أن نتعلم كيف تصنع الأموال من الأفكار وأتمتتها ومن التكنولوجيا وتطبيقاتها كما فعلت شركات أخرى في بلاد أخرى وهو أمر ممكن الحدوث جدا في الأردن ذلك لتنافسيته من كل النواحي. وأهل الهمة أدرى بأنفسهم!

***شريك مؤسس في شركة اسكدنيا للبرمجيات**